http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2070) السنة الثامنة - الثلاثاء (15) آذار 2011

من يملك شبكة الاعلام العراقي؟!

الدستور يكفل حرية التعبير.. الحكومة تهيمن على الاعلام والبرلمان حائر وينتظر قناة خاصة به

اللجنة المالية:
المؤسسات الحكومية الإعلامية تابعة للدولة وليست لسلطة معينة

لجنة النزاهة:
عمل شبكة الإعلام العراقي وهيئة الامناء لم يكن وفق الدستور إنما يخضع للحكومة

رئاسة الوزراء:
عمل الشبكة حيادي، ولم نصدر اية تعليمات لتحديد مسار عملها خلال تغطية التظاهرات

لجنة حقوق الانسان:
شبكة الإعلام العراقي تابعة لمجلس النواب وليس لرئاسة الوزراء

اللجنة الاقتصادية:
ما يحدث في إدارة شبكة الإعلام العراقي وهيئة الامناء مخالف لكل قرارات وصلاحيات الدستور

بغداد /ايناس طارق
عدسة / أدهم يوسف

المصادفة جمعتنا بأحد العاملين في تلفزيون العراقية وكان الحديث عن موقف القناة من التظاهرات، ولماذا أصرت إدارتها على تقديم وجهة نظر واحدة هي وجهة نظر الحكومة فقط؟.

وقلت للزميل الذي اتحفظ على ذكر اسمه خوفا عليه من انتقام المسؤولين: لماذا كررتم خطأ التلفزيون المصري الذي صور المتظاهرين بالبداية على انهم مجموعة من الخارجين على القانون مكيلا لهم انواع التهم ثم ما ان استجاب الساسة لمطالب المتظاهرين وحدث التغيير في مصر حتى انقلب الخطاب الرسمي للتلفزيون ليتحول الى خطاب يمجد بالمتظاهرين ويصف احتجاجاتهم بالثورة المباركة، ضحك الزميل وقال:إن ما جرى في قناة العراقية نسخة مكررة مما جرى في مصر وان كان ما حصل في مصر كان منظما حيث الذي ادار التلفزيون وزير الاعلام بينما الذي ادار العراقية شخص لاينتمي لشبكة الاعلام وانما ينتمي لحزب الحكومة ،وأضاف الزميل شارحا ملابسات ماحصل "ما حصل يوم التظاهرات في ٢٥ شباط قائلا "جاء النائب علي الشلاه الى مقر شبكة الاعلام العراقي، وازاح جميع المسؤولين عليها من مدير عام الشبكة الى مسؤولي البرامج السياسية"، مضيفا ان الشلاه بدأ يتصرف وكأن الحكومة هي صاحبة القناة ويملي توجيهاتها على مقدمي البرامج السياسية والمصورين بأتباع نهج معين في الارسال، لاسيما وان قناة العراقية كانت هي الوحيدة التي تبث وبصورة مباشرة احداث التظاهرات، موضحا ان الشلاه شدد على ضرورة ايصال فكرة الى المشاهد بأن هذه التظاهرات غير مهمة.

واختتم الزميل قوله بان : " هنالك امتعاضا كبيرا من قبل اعضاء شبكة الاعلام العراقي جراء التدخل السافر للحكومة في عملها، وهو ما افقد القناة العراقية خصوصا حياديتها ومكانتها في الشارع، وبات المواطن ينظر اليها قناة الحكومة لا قناة العراق، متابعا ان التدخلات تكون من خلال رسائل الموبايل من التي يرسلها المقربون من رئاسة الوزراء او مجيء بعض النواب من كتلة رئيس الوزراء، معربا عن حزنه لعدم اكتراث الجهات الحكومة بتراجع شعبية قناة العراقية".

في القانون الذي تأسست بموجبه شبكة الاعلام العراقي نقرأ ما يلي : تندرج شبكة الاعلام العراقي، بالمعايير الدولية، تحت عنوان البث العام الذي يعرف بانه ذلك البث الموجه الى العامة، والممول من قبل العامة، والذي يدار من قبل العامة. وقد اخذ الدستور العراقي الدائم بهذه الفكرة فجعل شبكة الاعلام العراقي من الهيئات المستقلة المرتبطة بمجلس النواب، وهو الهيئة الدستورية التي تمثل العامة، واخرجها من الارتباط بالحكومة، و الخضوع لها. وتعني عبارة البث العام (البث والارسال بموجب التزام قانوني للترفيه عن جميع شرائح المجتمع العراقي وتثقيفه وتقديم المعلومات له عن مجموعة عريضة من القضايا المتنوعة والتطورات والاحداث والظواهر داخل البلاد وخارجها). ويشمل هذا، على سبيل المثال لا الحصر، (تأمين النقاش المفتوح والحر حول قضايا تهم الجميع وتعزيز المجتمع المدني وتشجيع قدرات الابداع المحلية وتمثيل حاجات الجمهور العام.

ومن واجب الشبكة أن تعكس القيم الديمقراطية والاجتماعية والثقافية للمجتمع العراقي وان تسعى في جميع الاوقات الى ان تعكس بصورة معتدلة ومنصفة التنوع الاقليمي والثقافي والسياسي للعراق ولشعب العراق.

تتبع شبكة الاعلام العراقي ومؤسساتها الثلاث الكبرى، تلفزيون العراقية واذاعة جمهورية العراق وجريدة الصباح ، الامر الاداري المرقم ٦٦ الذي يمثل الخطوط العريضة لسياستها العامة، وتتمثل هذه السياسة بتقديم اعلام (مهني ونزيه ومستقل) وهي سياسة انيطت بمجلس امناء الشبكة حراستها وحمايتها تحقيقا للمصلحة العامة، التي تتمثل بـ تطوير اسلوب ديمقراطي في العراق، انطلاقا من (اهمية الاعلام في بناء مجتمع ديمقراطي)، كما ينص القانون، ومن اجل ضمان هذه الاستقلالية إخراج الدستور الدائم شبكة الاعلام تماما من دائرة الحكومة وجعلها هيئة مستقلة مرتبطة بمجلس النواب. وهذا يعني، ان الشبكة ليست ناطقة باسم الحكومة، وغير خاضعة لتوجيهاتها، وان كان من مهامها تغطية نشاط الحكومة وفقا لما يقرره المسؤول عنهاحسب نص القانون

عن قناة العراقية وموقفها والجهات التي تتبع لها حاولنا ان نسأل العديد من النواب وكان سؤالنا هل تصرفت القناة بحيادية ؟

يقول النائب جواد البولاني عضو اللجنة المالية في تصريح لـ(المدى): يجب ان تكون المؤسسات الحكومية الاعلامية تابعة للدولة وليست لسلطة معينة وان تعقد ورش عمل لتوضيح عمل الاعلام الحقيقي لانه مع الاسف الان ما يحدث في العراق هو استغلال اعلام الحكومة لجهة حكومية معينة لكن لوكان الاعلام الحكومي يصب في مصلحة الجميع لابتعد العراقيون عن مشاهدة القنوات الاعلامية المغرضة لذلك لابد من اعادة عمل وتنظيم هيكلية عمل المؤسسات الحكومية وان يكون عملها تابع ومنحصر تحت رقابة مجلس النواب وليس جهات سياسية معينة.

الموظفون رواتبهم من المالية

بينما علق النائب علي شبر من الائتلاف الوطني وعضو لجنة حقوق الانسان قال ان تسييس الإعلام الحكومي وخاصة شبكة الاعلام العراقي وهيئة الامناء و صحيفة الصباح التي يستلم جميع موظفيها رواتبهم من وزارة المالية وليس من جهة حكومية معينة يعتبر مخل بكل بنود الدستور والتي يجب ان يكون عملها تحت رقابة مجلس النواب ،لذلك يجب العمل على نقل الحقائق كما هي وان لاتزيف لجهة سياسية معينة لان الاعلام هو السلطة الرابعة واذا لم يمتاز بحرية التعبير والنقل المباشر للحقائق فان المواطن لن يصدق بها بعد ذلك اذا كانت تمدح جهة معينة وتذم جهات اخرى بالمقابل وبالنسبة لشبكة الاعلام العراقي هي تابعة لمجلس النواب وليس لرئاسة الوزراء.

هيمنة سياسية للشبكة

عضو القائمة العراقية شاكر كتاب قال في تصريح لـ(المدى) :ان شبكة الاعلام العراقي وفق الدستور يجب ان يكون عملها تابع لمراقبة وصلاحيات مجلس النواب لاغيرلكن ما نراه الان ان ما يحدث من استحواذ وهيمنة جهة سياسية على الاعلام الحكومي وترويجه لصالحها هو مخالف للدستور ولايمكن السكوت على ذلك وحتى قرار المحكمة الاتحادية الخاص بربط الهيئات المستقلة برئاسة الوزراء لم يكن صائبا لان القرار هنا سوف يقتصر لجهة معينة سياسية فقط وليس لصالح الشعب العراقي .

الشبكة لا تعمل بحيادية

عضو الائتلاف الوطني طه درع في تصريح لـ(المدى) قال:ان شبكة الاعلام العراقي وجميع منتسبيها يتقاضون رواتبهم من وزارة المالية لذلك عليها العمل بحيادية وموضوعية مع كل الحقائق والاحداث ان كانت مع الحكومة لان الإعلام هو السلطة الرابعة ولايمكن ان يدار الاعلام بالقوة من اي جهة كانت حتى لوكانت هي من تدير السلطة في العراق ومع الاسف هناك الكثير من الحقوق والصلاحيات لاتصب في المصلحة العامة انما لمصلحة جهات معينة وهذا الامر مخالف للدستور وقوانينه ومن تلك المخالفات كيفية ادارة عمل شبكة الاعلام العراقي .واضاف درع في حديثه قائلا :لايمكن لاي نائب ان يتحكم في عمل مؤسسة حكومية لان ذلك سوف يكون سلطوية وليس ديمقراطية .

عمل الشبكة.. الطريق إلى جهنم

أوضح الإعلامي نبيل جاسم مدير الاخبار في قناة السومرية في تصريح لـ(المدى) قائلا: ان شبكة الاعلام تشكلت لتكون مشابه لعمل هيئة الاذاعة البريطانية ولكن الفارق بين الهدف والطموح ان الشبكة التي تشكلت في العراق هو انها اصبحت تابعة لكل جهة سياسية تستلم الحكم لذلك نجد ان الحال اصبح بداية الطريق الى جهنم ومعبد بالامنيات السعيدة الكاذبة والتي توهم الناس لان تحولت من شبكة مدعومة من المال العام توجهت بخطابها الى جهات سياسية معينة هيمنت وسيطرت عليها وجعلتها بوق يصدح لها فقط وتناست ان هذه الشبكة هي وجدت لان تكون للناس جميعاً وللدولة وليس للسلطة الحاكمة واردف نبيل في حديثه قائلاً: ان التعيينات في شبكة الاعلام وهيئة الامناء التي يجب ان يكون التعيين فيها من قبل مجلس النواب وليس من قبل رئاسة الوزراء نجد ان ما يحدث الان ان رئاسة الوزراء هي تعيين من تريد وتقيل من لاترغب بعمله إذا بكل تلك الاعمال والسلطات المنافية لفقرات الدستورفقد العمل الاعلامي الاخلاقية والمهنية في العمل .

إيجاد قناة برلمانية بدل الشبكة

قال النائب محمد خليل عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار والاعمار في تصريح لـ(المدى) : لايمكن ان يكون التعبير الاعلامي وحرية الرأي مخالف للاطار الدستوري والقانوني لان العراقيين جميعاً ضحوا من اجل الحصول على الديمقراطية والحرية في التعبير فلا يمكن الاستيلاء على قناة حكومية لجهة معينة مثل شبكة الاعلام العراقي تعمل لصالح الدولة وعليها ان تطلع العراقيين على نتاج عمل الحكومة وبدون تزويق للحقائق ،لذلك حالياً في مجلس النواب نعمل على التشاور لفتح قناة تابعة لمجلس النواب تتمتع بحرية نقل المناقشات التي تجري في الجلسات وبكل تفاصيلها وانتقادها لعمل المسؤولين في الحكومة.

ادارة الشبكة والامناء مخالف للدستور

واشارت النائبة ناهدة الدايني عضوة اللجنة الاقتصادية في تصريح لـ(المدى) قائلة :ان ما يحدث في ادارة شبكة الاعلام العراقي وهيئة الامناء مخالف لكل قرارات وصلاحيات الدستور فهذه الشبكة هي تستلم الرواتب من وزارة المالية وليس من حزب او سلطة حكومية معينة وما يحدث الان ان الشبكة او القناة العراقية تروج لجهة حكومية معينة واضافة الدايني في حديثها قائلة : ان ما يحدث الان من خروقات لابد من الوقوف عليه ومناقشته في مجلس النواب لان الشبكة هي وفق القانون والدستور يجب ان تكون تحت رقابة مجلس النواب لكن نجد ان القرارات الصادرة من المحكمة الاتحادية ترتبط هيئات مستقلة برئاسة الوزراء وهذا بحد ذاته مخالف للدستور .

الشبكة مخالفة للقانون

بينما قال عضو الائتلاف الوطني القاضي وائل عبد اللطيف في تصريح لـ(المدى): في بداية الحكم عام ٢٠٠٣ اصدرت قوانين نصت على ان لاوجود لوزارة الثقافة والاعلام وان يكون الاعلام حر والتعبير عن الثقافة ايضا بحرية ايضا ولكن مع الاسف نجد عمل شبكات الاعلام وحتى عمل صحيفة الصباح اخذ منحى المسؤولين البارزين في الدولة فقط وابتعد عن الغاية الاساسية التي كان لابد لها ان تكون ضمن عملها هو ان تعمل على نقل الحقيقة والواقع والانتقاد البناء لانجاح واخفاق المسؤولين الحكوميين لذلك لابد من تعود هذه الهيئات الى مجلس النواب لمراقبة عملها وتقييمه بشكل الذي يخدم الناس بشكل ديمقراطي وليس سلطوي.

عمل الشبكة له أبعاد هيمنة سياسية

وعلق النائب حسين الاسدي عضو لجنة النزاهة في تصريح لـ(المدى) قائلا: مع الاسف ان عمل شبكة الاعلام العراقي وهيئة الامناء لم يكن وفق الدستور انما يخضع للحكومة وليس للدولة والقانون الذي صدر عند تاسيسها والذي كان ينص على ارتباط عملها بمجلس النواب ورقابته وما يحصل الان من هيمنة واحتواء على الاعلام الحكومي يضر بالعملية الديمقراطية ويجب العمل داخل مجلس النواب على اعادة بناء هيكلية شبكة الاعلام العراقي بشكل جديد وبدون اي تدخلات سياسية معينة.

لايمكن ربط الجهات المستقلة بالحكومة

اما النائب محمد البياتي من الائتلاف الوطني قال في تصريح لـ(المدى):هناك أمور لا تحتاج إلى أن ترتبط بالدولة وانما ان تكون مستقلة وحيادية مثل هيئة الامناء وشبكة الاعلام العراقي ومفوضية الانتخابات وهيئة النزاهة والقضاء لان جميع هذه الهيئات هي الرقابة على عمل الحكومة فكيف يمكن ان تكون تحت رقابة الحكومة وتابعة لها؟ وأين النزاهة في العمل وعلى ديوان الرقابة المالية مراقبة كل ما يجري من صرفيات مالية لان المال لجميع من يعمل ضمن هذه الهيئات هم يستلمون أموالا من وزارة المالية.

خروقات حكومية ضد الإعلام

تشكل الخروقات التي مورست بحق الصحافة العراقية دليلا على المخاوف من استخدام الانظمة والتشريعات لقمع هذه الصحافة، وهذا التهديد اضعف الحريات الصحفية بشكل كبير من خلال تصرفات المسؤولين المحليين ومجالس المحافظات التي حاولت تقييد حرية التعبير من خلال ضغوط واعتداءات مارستها ضد الصحفيين، وسجل المرصد في تلك الفترة (٦٠) انتهاكا مورس ضد الصحفيين والمؤسسات الاعلامية من قبل السلطات المحلية، وشكل منع الصحفيين من تغطية الاحداث والمحاكمات والاعتقالات وحالات الضرب تحديا جديا لحرية الصحافة، حيث شملت هذه الانتهاكات (٤٢) حالة اعتقال ترصد لها مراسلون عند تغطيتهم للاحداث ميدانيا، بالاضافة الى السلوك الرقابي والتحقيقات الجنائية التي تم من خلالها التضييق على الحريات الصحفية، منها حالات تعرض لها صحفيون لمضايقات او اعتقال او مصادرة لمعداتهم من قبل الاجهزة الامنية، وواجه الصحفيون العراقيون محاكمات جنائية بقضايا النشر ووجهت لهم تهم تتعلق بالتشهير، اذ تعرض (١٨) صحفيا للمحاكمة والسجن بسبب دعاوى قضايا رفعت ضدهم من قبل مسؤولين محليين وامنيين، ولم يكن الصحفي محصن من اصدار اوامر القاء القبض عليه، ومعاملته معاملة المرتكب لفعل اجرامي، ومارست السلطات الإمنية في جميع مناطق العراق تضييقا بحق حرية التعبير من خلال اوامر الاعتقال والتحقيقات التي كانت تمارس بحق الصحفيين.

مؤتمر فينا وإصدار قانون الحماية

عقد مؤتمر اثينا في حزيران/٢٠٠٣ وفي هذا المؤتمر التقى اكثر من خمسة وسبعين مهتما بالشأن الاعلامي في العراق لوضع اطار اعلامي، واعداد المسودة الاولى لبناء وسائل اعلام عراقية وصفت بانها ستكون حرة وتعددية تمارس وتعزز وتحمي حرية التعبير. وكان هدف هذا الجهد العمل على اصلاح القوانين للقضاء القديمة. وطالب المؤتمر اول ما طالب اصدار بيان فوري من السلطة المؤقتة بالغاء جميع قوانين وقرارات النظام السابق المتعلقة بوسائل الاعلام؛ ويشمل ذلك النصوص القانونية والجنائية التي تتضمن عقوبة السجن او حتى الاعدام بحق المتهمين بانتقاد مسؤولي الحكومة، والتي تتضمن الرقابة المشددة والسيطرة التامة على الصحافة المطبوعة. ويجب ان تنص القوانين اللاحقة على ان الحكم بالسجن يعد عقوبة غير مناسبة للاتهامات الموجهة ضد الصحافة كما حث المؤتمر على ان يواكب تلك الاجراءات بيان من السلطة المؤقتة يفيد بان كل تنظيم او قيد على وسائل الاعلام سوف يخضع لمعايير حقوق الانسان المعترف بها دوليا، بما في ذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ميسون الدملوجي : القناة يجب ان تكون لكل العراقيين

عضو لجنة الثقافة والاعلام ميسون الدملوجي شددت في تصريح لـ"المدى" وصفت تدخل الشلاه في عمل القناة العراقية بغير المقبول سيما وان القناة يفترض ان تكون لكافة العراقيين لا للحكومة فحسب.واضافت الدملوجي وهي عضو في القائمة العراقية انها لا تلوم الشلاه بقدر ما تلوم البرلمان كونه عجز عن سن قانون لشبكة الاعلام يضمن حياديتها وعدم تدخل الحكومة في عملها، والذي هو موجود اساسا ولكن حتى اللحظة لم يتم الاتفاق على اقراره.

علي الموسوي: عمل الشبكة حيادي

من جانبه شدد مجلس الوزراء على ان عمل شبكة الاعلام العراقي حيادي، نافيا صدور اي توجيهات تقضي باتباع نهج معين في تغطيتها لاحداث التظاهرات.

علي الموسوي المستشار الاعلامي لرئيس الوزراء قال في اتصال هاتفي مع "المدى" ان ذهاب النائب علي الشلاه الى مقر شبكة الاعلام العراقي مسألة طبيعية كونه نائبا في البرلمان ومن حقه الاطلاع على عمل القناة العراقية، الا انه نفى في الوقت نفسه علمه بذهابه.

ونفى الموسوي، وجود اي توجيهات صادرة من رئيس الوزراء نوري المالكي الى شبكة الاعلام، لا سيما القناة العراقية من اجل اتباع نهج معين في تغطيتها لتظاهرات يوم ٢٥ من شباط الماضي، مبينا ان الشبكة تعمل وفق قانون، بالتالي ليس من حق اي طرف حتى الحكومة التدخل في عملها.